



PROVISIONAL
A/35/PV.104
17 April 1981
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة بعد المائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الثلاثاء، ٣ آذار/مارس ١٩٨١، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد فون فيخمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

جدول الأعمال المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة: مذكرة من الأمين العام [٩٧]

مسألة ناميبيا [٢٧] (تابع):

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

(ج) تقرير اللجنة الرابعة

(د) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٠

نظر البند ٩٧ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة : مذكرة من الأمين العام (A/35/792/Add.3)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن نواصل النظر في جدول الأعمال لهذا

الصباح ، أود أن ألفت انتباه الجمعية الى الوثيقة (A/35/792/Add.3) ، التي تتضمن رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨١ وموجهة الي من الأمين العام . وهذه الرسالة تحيك رسالة من الممثل الدائم لجمهورية افريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة ، تتضمن على وجه الخصوص ، الطلب التالي :

”وبالنظر الى هذه الحالة ، التي تخرج عن ارادة بلدى ، أرجو التفضل باجراء

استثناء من تطبيق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة والاذن لوفد جمهورية افريقيا الوسطى

بالاشتراك في جميع عمليات التصويت التي ستجرى لدى استئناف الدورة العادية الخامسة

والثلاثين للجمعية العامة وكذلك في جميع ما قد يعقد من دورات اخرى خلال عام ١٩٨١” .

وأود أن أشير، في هذا الصدد ، الى أن المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة

تنص على أن تتولى لجنة الاشتراكات اسداء المشورة الى الجمعية العامة ” بشأن التدابير التي يلزم

اتخاذها من أجل تطبيق المادة ١٩ من الميثاق ” .

ونظرا لطبيعة هذا الطلب ، فانني أقترح دعوة لجنة الاشتراكات الى النظر في هذه المسألة

بأسرع ما يمكن .

وقد تقرر ذلك .

نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/35/23 (Part IV) ؛ و A/AG.109/604 و Add.1 و A/AG.109/605 و Corr.1 و A/AG.109/611)
- (ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/35/24 و Corr.1 و Corr.2)
- (ج) تقرير اللجنة الرابعة (A/35/617) ؛
- (د) مشاريع قرارات (A/35/24 و Corr.1 ، المجلد الثاني ، الفرع أولا)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن أذكر السادة الأعضاء قبل أن أدعو أول المتكلمين هذا الصباح الى التاء كلمته ، بأن قائمة المتكلمين ستقتل اليوم ، الثلاثاء ٣ آذار/مارس ، في الساعة ١٨ / ٠٠ ، وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية في جلستها صباح أمس .

السيد بجاوي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ان النظر مجددا في مسألة ناميبيا يتيح اليوم فرصة أخرى للجمعية العامة لفتح الملف الخاص بنظام جنوب افريقيا . وان تعدد المرات التي قامت فيها مختلف هيئات الأمم المتحدة بالنظر في المشاكل التي تورطت فيها جنوب افريقيا قد قل نظيره ، وهذا دليل بيّن على القلق الخطير الذي يساور المجتمع الدولي ازاء الوضع غير المقبول الذي خلقه نظام جنوب افريقيا . وقد عملت جنوب افريقيا : بنظامها المعقّد لممارسة القمع العنصرى وبكونها ظاهرة للاستغلال الاستعماري وبؤرة دائمة للتوتر والعدوان ، على تمجيد الصيوب التاريخية وإبقائها في مجتمع بشري ، لا بد له أن يزيد من عزمه لاقتلاع آخر بذورها . وهكذا ، فان أي نظر من قبل هيئاتنا في المآسي التي تمزق أوصال الجنوب الافريقي يجب أن يؤدي حتما الى اجراء محاكمة دولية لنظام جنوب افريقيا .

وبسبب الترابط الواضح بين مختلف المشاكل ، فانه لم يمض على مجلس الأمن أو الجمعية العامة أي اجتماع ، سواء تعلّق الأمر بالمناقشات التي تدور حول سياسة الفصل العنصرى ، أو حول أعمال العدوان المتكررة ضد بلدان المنطقة ، أو حول ناميبيا ، لم يؤكد فيها على الحالة السياسية المتذبذبة الى حد خطير والتي أبقتها جنوب افريقيا في الجنوب الافريقي كله .

وهكذا ، يجب ألا تتردد جمعيتنا ، وهي تفقا مرة أخرى على أحد الأوجه الكثيرة للسياسة الكريهة التي ينتهجها نظام بريتوريا ، في الاعراب مرة أخرى عن ارادة الأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتها الخاصة الكاملة في تولي عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا . وفي هذا الصدد ، لا يمكن استجلاء موقف جنوب افريقيا من مسألة ناميبيا الا من خلال تحليل هذا الموقف بوصفه جزءا لا يتجزأ من استراتيجية بريتوريا الشاملة في الجنوب الافريقي .

وان جنوب افريقيا ان تشبث بوجودها غير الشرعي في ناميبيا ، تبقي على بؤرة موبوءة ، وبذلك ، تحكم على المنطقة بأسرها بأن تعيش على الدوام بدون أمن واستقرار . وهكذا ، يذل القانون الدولي محل استخفاف ويظل توافق الآراء العالمي بشأن ضرورة استقلال ناميبيا مستقلا تاما موضع تحسد ، والأعم من ذلك ، تظل الأخلاق والقوانين الدولية ممتهنة .

لكن ، من بين جميع مسائل انهاء الاستعمار فان مسألة ناميبيا ، التي طرحها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية على الوجه الصحيح ، تدل بصورة واضحة على جميع عناصر التسوية . أما ، وقد ثبت قانونيا عدم شرعية احتلال جنوب افريقيا ، كما أعلنت رسميا شرعية كفاح شعوب ناميبيا وتم الاعتراف قانونيا بالصفة التمثيلية لسوابو ، فانه يبدو أن كل هذا يشير الى أن الأمم المتحدة عازمة على ضمان استقلال الاقليم حقيقيا وعلى العمل بحزم لتحقيق هذا الغرض .

الا أن نظام بريتوريا تحدى هذا التوافق الحقيقي في الآراء لدى المجتمع الدولي ، فأعلن مزهوا قراره القاضي بجعل ناميبيا " مقاطعة خامسة " ، وذلك غداة الاعلان ، في ميثاق الأمم المتحدة ، لمبدأ المساواة بين الشعوب وحقوقها في تقرير مصيرها . وتابع نظام بريتوريا ، منذئذ بمنطق متجمد ، سياسة ضم الاقليم . كما بقي نظام بريتوريا مهووسا بذلك المخطط المستمر فأخذ يعبئ ، في جميع الأوقات ، عدته القانونية وأجهزته السياسية والعسكرية في ناميبيا ، لهذه الغاية .

وان ذلك الاطار العام هو الذي يكشف المغزى الكامل لتنصيب " مجلس الوزراء " المزعموم ، الذي أسفرت عنه الانتخابات المزيفة ، التي أعلن مجلس الأمن أنها لاغية وباطلة .

وقد كثفت جنوب افريقيا قمعها لشعب ناميبيا وكذلك أعمالها العدوانية ضد البلدان المجاورة ، في محاولة لا جبار ذلك الشعب وتلك البلدان على ارتضاء ذلك الجسم الغريب المقام في ويندهوك في حين أنها كانت تبحث عما يسمى بالتسوية " الداخلية " ، مبدية تقييدا ظاهريا فيما هي تعمل في الحقيقة للابقاء على سيطرتها على ناميبيا .

ومن ناحية اخرى ، تفننت جنوب افريقيا ماشاء لها التفنن في المراوغة التي أتاحت لها ، بحجة وجود صعوبات عملية ثابتة مزعومة ، أن تشكك في حقائق أساسية ثابتة وأن تلف بالضموض هدفا حددته المجتمع الدولي تحديدا واضحا ، ألا وهو الاستقلال الحقيقي لنايبيا .

وقد اتضح رياء جنوب افريقيا هذا في أكمل صورة في مؤتمر جنيف الأخير .

والواقع هو أن مؤتمر جنيف قد فشل فشلا تاما ، وتحمل جنوب افريقيا وحدها مسؤولية ذلك .

أما بالنسبة الى سوابو ، فلا مرء أنها أظهرت استعدادا ينم عن روح المسؤولية وشعورا ساميا بواجباتها الوطنية والدولية .

ولكن ، في الحقيقة ، لا غرابة في فشل مؤتمر جنيف . فخطة التسوية ذاتها ، التي كان قد

تبناها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، حملت في طياتها نواقص أساسية ، سواء من حيث

مفهومها أو من حيث كفاءات تنفيذها . لقد كانت تسمح بالتلاعب وبالمناورات والتسويات ، مما جعل

صلاحيتها أمرا مشبوها ، وقد أعربت الجزائر ، من جهتها ، منذ البداية ، عن مخاوفها وشكوكها ازاء

هذه الخطة .

ان فشل مؤتمر جنيف المؤكد يستلزم منا اذن أن نجرى اليوم تقييما واضحا . فلم يتم حل مشكلة

تحديد الغرض من المؤتمر ولا مشكلة تحديد أطرافه حلا مسبقا وجليا . وقد اكتنف المؤتمر كله الكثير من

الضموض . وكان من المفروض أن يكون للمؤتمر هدف محدد يستطيع هو وحده أن يعطي له معناه

الحقيقي : التفاوض من أجل كفاءات وقف إطلاق النار ولتنفيذ خطة التسوية التي وضعها مجلس الأمن .

ولكن جنوب افريقيا لم تقبل ذلك الهدف أبدا ، سواء صراحة أو ضمنا . ولم تكن تنوى مناقشة هذه

الخطة ، أو أية خطة سلام اخرى ، مع سوابو ، مما خلق وضعاً غريباً نوعاً ما وأثار تخوفات مشروعة . ما هو

المخطط القدر الذي تسعى اليه جنوب افريقيا ، في الحقيقة ، في مؤتمر رفضت رغم كل شيء القبول بهدفة ،

ذاته ، ولم تكشف بعد عن القصد الذي كانت تنوى أن تحدد له بصورة انفرادية ؟

أما بالنسبة الى القرار بشأن المشاركين في المؤتمر ، فسرعان ما اتضح أن جنوب افريقيا ترغب

في تنفيذ مخطط ما كيانيلي ذي جانبين متكاملين . فقد كان هدف جنوب افريقيا أولا هو الحصول على

اقرار دولي لأنابها في تحالف تورنهال الديمقراطي والتقليل من حظوة سوابو ، ثم الظهور ليس

باعتبارها طرفا وانما كمجرد مراقب ، متصلة بذلك من مسؤولياتها ومتنكرة لوجود مسألة تتعلق بانها

الاستعمار في ناميبيا ، ومعززة دور تحالف تورنهال الديمقراطي كمفاوض . عرض مجموعة من الدمي على خشبة المسرح ، والاختفاء في الكواليس وتصوير سوابو بلا جسد ولا روح ، وكأنها شبح ، تلطم على المسرحية السميعة التي رغبت جنوب افريقيا في تمثيلها على مسرح عمدت هي ، فضلا عن ذلك ، التي حمل الأمم المتحدة نفسها على اقامته . ولم يكن مؤتمر جنيف مؤتمرا للسلام بل مؤتمرا للخداع . فهو لم يكن مؤتمرا لاستقلال ناميبيا بل محاكمة لسوابو بصفتها المشروعة الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا . ولقد استهدفت جنوب افريقيا في جنيف أكثر من تفويت فرصة السلام علينا . ان ذلك الهدف قد كان يتمك في تدمير ما تم التوصل اليه عبر . ٤ سنة من الكفاح الذي خاضه الشعب النامبي وسوابو والمجتمع الدولي . فكل ما أراده جنوب افريقيا هو معارضة المجتمع الدولي بمنطق سخيف حاولت الأخذ به في جنيف لتصوير انها الاستعمار في ناميبيا وكأنه مسألة لم تعد مهمة بل قد تم حلها ، وتصوير الدولة المستعمرة وكأنها طرف غير معني وممثلي الشعب النامبي الشجاع وكأنهم عبارة عن دمي تشير الشفقة .

لنقل فورا لجنوب افريقيا أن مكيدة جنيف لن تنجح . فلا أحد يستطيع أن يقف في طريق

استقلال الوطن النامبي .

وان جنوب افريقيا ان تكلمت بصوت الدمي المتحركة المفككة الأوصال ، في تحالف تورنهال الديمقراطي ، قد أجرت محاكمة حقيقية للأمم المتحدة ، في جنيف ، متهمه اياها بأنها متحيزة لحركة التحرير النامبية . وهكذا شرعت جنوب افريقيا في الهجوم وأصبحت أكثر عنجهية من أي وقت مضى في العقود الأربعة الماضية حيث كانت في موقف دفاعي . ان الأمم المتحدة قد كابدت كل شيء في جنيف ، حتى الذل ان رأت نظام بريتوريا وخدامه يتحدثون جهرا وبصوت مرتفع عن الديمقراطية والتمثيل الحقيقي للشعب .

لقد لقت الأمم المتحدة درسا غريبا في الحياء كانت بكل تأكيد في غنى عنه . كيف يمكن

أن يطلب منها أن تكون محايدة فتقبل العبودية المقيتة في ناميبيا من لدن جنوب افريقيا ؟ وكيف يمكن مطالبتها بحياء فاطر في وجه الاستعمار الكريه والقمع الفظيع والاستغلال الشرس والقسوة المهمجية التي تمارسها جنوب افريقيا وأتباعها في ناميبيا ؟ ولا يمكن لأي استنكار أبدا أن يكون بالشدة الكافية لوضع المفروض والممجوج ، المفروض على شعب ناميبيا وممثله الحقيقي سوابو .

كيف ترغب الام المتحدة على الاعتراف بهذه المجموعات الصغيرة المضحكة ، وبهذه الدمى الرخصية ، وبهؤلاء التائهين الذين يقايضون شرف شعبهم المعذب ووطنهم المستعبد . ان المرء لا يستطيع ، بحجة الحياد ، أن يساوي بين افراد لا يمثلون احدا وأفراد آخرين يسقطون فسي ساحة الشرف كما لا يستطيع أن يساوي ، بنفس الحجة ، بين الجانب الذي يوجد فيه القاهـــــر والجانب الذي يلوذ به المقهور .

في الحقيقة ، ان الاعتراف لتحالف تورنهال الديمقراطي بأدنى درجة من درجات التمثيل يعني اضافة المشروعية والشرعية على الاستعمار والفصل العنصري اللتين تمارسهما هذه المجموعات الصغيرة المنتمية الى جنوب افريقيا أو تشارك في ممارستها . ان هذا الاعتراف يعني رد الاعتبار الى جريمة ضد البشرية ، كانت الأمم المتحدة قد أعلنت أنها كذلك .

ويدرك الجميع هذا الأمر ، وأول من يدركه جنوب افريقيا ، التي اعتقدت أننا ربما جعلنا نتخبط ردحا طويلا من الزمن في مناقشة مزيفة ، وقد جدت في هذا الأمر . وتراءى في جنيف تكتيك جديد وواسع النطاق وشامل وخبيث . فقد بلغت جنوب افريقيا ايما مبلغ في المعركة السياسية ، بينما المسألة بسيطة جدا .

لماذا لم تعط الكلمة لشعب ناميبيا ، بما ان جنوب افريقيا ومثيلها ، تحالف تورنهال الديمقراطي ، يكشف أن من وراء قناع سياسة الفصل العنصري ، معترضين على الصفة التمثيلية لسوابو بينما هما متأكدان من الصفة التمثيلية للتحالف المذكور ؟ لماذا رفض ، في جنيف ، تهيب الظـــــروف الملائمة لاجراء انتخابات حرة في ناميبيا ؟ فسوابو ، من جهتها ، كانت مستعدة لذلك وواثقة من نفسها ومن شعبها الذي لا تخاف من الحكم الذي يصدره .

لقد استوجب فشل مؤتمر جنيف هذا التقييم واستدعى اماطة اللثام عن المناورة الخطيرة التي تحيكها جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا الذي يتعرض مستقبه السياسي للخطر اكثر من أي وقت مضى . وبالمثل ، فان فشل جنيف هذا يدعو الى التأمل في الدروس المستفادة من المأزق الحالي ، من حيث الامكانيات المتاحة على العموم لتسوية مسألة ناميبيا ومن حيث البديل الضروري الذي لا بد من تحديده .

فمن حيث الامكانيات المتاحة عموما لتسوية مسألة ناميبيا ، فان الفشل الذي وقع في جنيف يستوجب ، في حقيقة الأمر ، استخلاص الدروس التالية :

أولا ، لقد أعطى مؤتمر جنيف حجة دامغة على عدم استعداد جنوب افريقيا سياسيا للسماح لعملية التوصل الى استقلال حقيقي لناميبيا بأن تبلغ حدها . وقد اتضح هذا التقاعس السياسي بكثير من الوضوح عندما كشفت جنوب افريقيا عن استراتيجيتها الشيطانية الرامية الى تقديم " ممثلي الأطراف الداخلية " الى الامام للتحادث مباشرة مع الامم المتحدة ، والى اعتبار نفسها مجرد مراقب . وثانيا ، لقد أثبت مؤتمر جنيف ، الى حد كبير ، انه بينما قطعت الامم المتحدة شوطا بعيدا في تلبية مطالب جنوب افريقيا ، كانت هذه تزداد عنادا . وما فتئت جنوب افريقيا تقدم مطالب جديدة ، ان أنها لم تكف بأن فرضت مشاركة ممثلين صوريين في مؤتمر تحت رعاية الامم المتحدة جاءوا عن طريق انتخابات مزيفة كان مجلس الامن ذاته قد أعلن بأنها لاغية وباطلة . وقد اتضح تصلب بريتوريا اول ما اتضح من خلال طلبها غير المعقول ، الداعي الى الفناء مركز الممثل الوحيد الشرعي للشعب الناميبى ، الذى اعترفت به الامم المتحدة لسوابو . كما ظهر ذلك التصلب في مطالبة جنوب افريقيا ، غير المعقولة أيضا ، " بحياد الامم المتحدة " وباعادة مسامته " مناخ الثقة " بين الامم المتحدة وجنوب افريقيا . ان هذا المطلب المزدوج الذى ينم ، والحق يقال ، عن الابتزاز ، لم يكن سوى الى اغتصاب المقعد الذى كان المجتمع الدولي على صواب ان حرم منه نظام بريتوريا المنصرى ، الذى اعتبر بحق غير مؤهل لتمثيل من أبقاهم هذا النظام ذاته تحت نير العبودية الجهنمي . وبعد ان تعمدت جنوب افريقيا تخريب مؤتمر جنيف ، فان الحادثة التي وقعت أمس عندما حاول الناطق باسم الفصل المنصرى ان يفرض علينا حضوره المرفوض ، قد كانت اكثر فحشا وسفاهة .

ثالثا ، لقد أتاح مؤتمر جنيف أيضا لجنوب افريقيا فرصة لمحاولة فرض حل جرب على نطاق واسع في أماكن أخرى ويعرف الجميع مآله ان جربه جميع الاستعماريون وهم في الرمق الأخير : انه اللجوء الى القوى الثالثة الاستعمارية الجديدة .

ان الاعتراض على الصفة التمثيلية لسوابو يكشف بوضوح مخطط جنوب افريقيا الذى يسعى ، في نهاية المطاف ، الى الابقاء على ناميبيا بشكل نهائي في تبعيتها . كما تأكدت رغبة بريتوريا في القيام ، عن طريق نظام دستوري مسخر ، بتنظيم ادارة تدين لها بالولاة وتكون الحارس الأميين لمصالحها الاقتصادية والجغرافية السياسية .

ورابعا وأخيرا ، يستدل من مؤتمر جنيف الانعدام الواضح للارادة السياسية لدى الدول الغربية لممارسة الضغوط اللازمة على جنوب افريقيا .

وبينما تعهدت الدول الغربية الخمس الاعضاء في فريق الاتصال باستخدام كل ما تملك من نفوذ للتأثير على جنوب افريقيا من اجل تنفيذ خطة التسوية التي هي من بنات افكار هذه القوى ، بات واضحا بشكل صاخر ، في جنيف ، انها لم تكن مستعدة سياسيا للمساهمة في السلاح فـ جنوب افريقي ، وفي استقلال ناميبيا وفي استئصال الفصل العنصري .

لقد نجح فريق الاتصال دائما في حمل الامم المتحدة على اظهار بوادر ملموسة تدل على حسن النية ، فقد تأجلت اجتماعات مجلس الامن حول ناميبيا وحول الفصل العنصري ، كما تأجلت اجتماعات الجمعية العامة حول ناميبيا . وان هذا الاستعداد الكبير للضغط على الامم المتحدة ، المصحوب برفض التأثير على جنوب افريقيا ، لا يمكن الا أن يزيد من تعنت نظام بريتوريا ، ويجلب الفشل لخطة التسوية التي وضعتها الامم المتحدة .

لقد آن الا وان لكي يقوم اولئك الذين تقع على عاتقهم مسؤولية مباشرة في الأمر ، بسبب تبنيهم لخطة التسوية وايضا بسبب سائر انواع المساعدة المتعددة التي يستمرون في تقديمها الى نظام بريتوريا ، بالرد على السلوك الوقح والمكيا فيلي الذي سلكته جنوب افريقيا في جنيف .

وقيل ان فرض جزاءات اقتصادية شاملة على جنوب افريقيا لا يعد أنسب طريقة وانه لا بد من متابعة الحوار . ولكن ، ها هي ذي الامم المتحدة قد اجرت سدى حوار دام أربعة عقود من الزمن ، ان لم نقل ان ذلك كان عبارة عن مناجاة ذاتية يائسة ، في وجه التحدي المستمر من جانب جنوب افريقيا ، فهل كان نظام بريتوريا ، في وقت ما ، يرغب في الحوار ؟ كلا . وهذا ما أثبتته السلسلة الاخيرة من الاحداث في جنيف مرة أخرى .

ان جنوب افريقيا لا تريد الحوار . وتكاد افريقيا تكون وحيدة في محاربة شر جنوب افريقيا الاستعمارية المستطير في ناميبيا . وان لتقصير اولئك الذين يتحملون مسؤولية تاريخية عن الوضع الذي خلق وأبقى عليه في ناميبيا قد كان له وقع شديد في نفس افريقيا وسواها . وان اضطراب افريقيا الى ان تكافح مباشرة ضد حلفاء جنوب افريقيا الذين يساعدونها في ادامة نظامها الارهابي الاستغلالي بات الآن اكثر من أى وقت مضى ، امرا لا يطاق . اننا ندعوهم الى تجاوز مصالحهم الآتية للحفاظ بصورة أبقي على المصالح العليا ، وهي السلام الدولي وحرية شعب وحقوق الانسان ،

بل ، ولم لا ، حتى مصالحهم الطويلة الاجل التي لا يمكن ان يضمنها الى مالا نهاية نظراً
استعماري يحتضر .

اننا نأمل ان الأتظل افريقيا وحيدة في ساحة الوفض ، وان يقرر مجلس الامن أخيراً ،
بدعوة من الجمعية العامة ، فرض جزاءات اقتصادية شاملة ضد جنوب افريقيا .
وعلى صعيد آخر ، أى تحديد البديل اللازم ، فان فشل مؤتمر جنيف يستلزم تلقن دروس
مهمة .

أولا وقبل كل شيء ، من غير الجائز ، عندما يتعلق الامر بجنوب افريقيا ، الدعوة الى
الواقعية والمناداة المتكررة بالتحلي بالصبر وتمجيد فضائل الاقناع بالتفاوض . ان الشعب الناميبي
الذى يقاسي الأمرين من أهوال القمع والنفي معا قد فهم هذا جيداً : فالبديل الوحيد للظروف
المفروضة عليه هو الكفاح المسلح وهو أيضاً الضمان الوحيد للتحرير الحقيقي . وليس هناك خيار
معقول غير حرب التحرير الوطني في وجه العنف القمعي الذى يمارسه نظام بريتوريا .
وثانياً ، فان الفشل في جنيف يستوجب البحث عن بديل لا يعتمد بعد الآن على ملجأ
واحد فقط ، هو توسم الخير في جنوب افريقيا . أما الآن ، وقد زالت أوهاام الحوار مع بريتوريا ،
وتضائل كثير الأمل في ايجاد تسوية عن طريق المفاوضات ، لم يبق للمجتمع الدولي سوى أن يأخذ
بيد الشعب الناميبي في كفاحه من اجل التحرير الوطني وذلك بفرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب
افريقيا .

وثالثاً وأخيراً ، وفي اطار تحديد البديل ، فان الفشل الذى وقع في جنيف يستدعي أن
تؤكد الامم المتحدة من جديد ، وبقوة اكبر من ذى قبل ، بأن سوابو هي وحدها ، دون سواها ،
الممثل الشرعي لشعبها ، وانه يتوجب على المجتمع الدولي ان يكثف وينوع الدعم الذى يقدمه اليها
على الصعيد السياسي والمادى .

ان لدى المجتمع الدولي اليوم كل مبرر للبحث عن بدائل جديدة ، بعد ان كرس كل الوقت
اللازم وأعطى كل فرصة ممكنة وقبل دخول جميع المراحل التي ظهرت بأنها ضرورية لاتباع نهج معين
لحل مسألة انهاء الاستعمار في ناميبيا . كما ان لدى المجتمع الدولي ما يبرر لجوءه الى وسائل
أنسب لاسترداد الشرعية الدولية في ناميبيا . وقد اجرى المؤتمر الوزارى لبلدان عدم الانحياز ،
الذى عقد مؤخراً في نيودلهي ، تقييماً عميقاً لمؤتمر جنيف فأبان ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة في
اتجاه مزدوج .

أولا ، دعا المؤتمر الوزارى مجلس الامن الى فرض جزاءات اقتصادية شاملة والزامية ، بصورة عاجلة ، على جنوب افريقيا ، وفقا لاحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، بغية اجبار نظام بريتوريا على انهاء احتلاله غير الشرعي لناميبيا . يضاف الى ذلك ، أن المجلس الوزارى أوصى الجمعية العامة بأن تعقد جلسة استثنائية على مستوى وزراء الخارجية في حالة عدم وفاء مجلس الأمن بالتزاماته من حيث الجزاءات الاقتصادية ، قصد النظر مجددا في مسألة ناميبيا واتخاذ الاجراءات المناسبة وفقا لميثاق الامم المتحدة .

ثانيا ، وفيما رحب مؤتمر نيودلهي بتكثيف كفاح الشعب الناميبى لكي يأخذ حقه في الحرية والكرامة ، قرر هذا المؤتمر أيضا وجوب عقد اجتماع خاص لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز لتقييم الوضع واتخاذ تدابير ملموسة لزيادة جميع اشكال المعونة المتعددة الاشكال المقدمة للشعب الناميبى في كفاحه تحت قيادة سوابو ، ممثله الشرعي الوحيد .

وقد قام مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية باجراء التحليل ذاته وخلص الى النتائج ذاتها . وعكس مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية التعبير عن قلق افريقيا بأسرها ونفاد صبرها ، فصدق على توصيات اروشا الصادرة عن لجنة التحرير والتي تدعو الى زيادة المساعدة المقدمة الى سوابو بغية تصعيد كفاحها المسلح .

لقد ارتكب نظام بريتوريا العنصرى جريمة مزدوجة ، من جهة أذنب في حق الانسانية ، ومن الجهة الاخرى خرج على جماعة الشرعية الدولية . وخيب هذا ظن كل من لا يزال يراوده الأمل في حدوث تفسير ايجابي في موقف جنوب افريقيا . وهكذا ، فان المجتمع الدولي والامم المتحدة ، على وجه الخصوص ، مدعوان الى الاستجابة الى تحدى بريتوريا باصرار على رفض الانعان لأوامرها . فقد مضى زمن التدابير غير الكاملة والادانة اللفظية ، ان سلطة وحظوة الامم المتحدة تتطلبان منا اتخاذ موقف حازم واجراءات قوية لانصاف الشعب الناميبى ولكي تسود الاخلاق والقواعد القانونية الدولية في الجنوب الافريقي . وان من واجب جمعيتنا العامة ، التي تعد الحارس الامين لمبادئ وأهداف الميثاق والجهة المسؤولة عن ممارسة الشعب الناميبى لحقه في تقرير المصير والاستقلال ، أن تؤكد من جديد ان احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي وأن تستخلص جميع النتائج السياسية التي تتطلبها خطورة الوضع ، بعد ان تلت دليلا جديدا على استحالة التفاهم مع نظام بريتوريا .

ان الامر يتعلق ، أولا وقبل كل شيء ، باعادة تأكيد حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وعلى مسؤولية الامم المتحدة في تولي عملية حصول ناميبيا على الاستقلال ، مع الاحترام الدقيق لسلامتها الاقليمية ، ثم رفض السماح لعملاء ويندهوك بالتعامل مع الامم المتحدة بشأن مستقبل ناميبيا . وأخيرا ، تعزيز الكفاح الشرعي الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، بتقديم معونة متعددة الاشكال وتأييده بفرض جزاءات شاملة على نظام بريتوريا وفقا لاحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ولكن ، لن يكون هناك وعي بالمخاطر الحقيقية المتجسدة في جنوب افريقيا ، كما لن يكون هناك استعداد جماعي لمواجهة هذه المخاطر ، اذا بقي اولئك الذين لديهم بالذات الوساعيل الكفيلة بممارسة الضغط بشكل حاسم على نظام بريتوريا العنصرى غير آبهين وظلوا متساهلين .

وعلى الأعم ، هناك حاجة ماسة الى اتخاذ اجراء جماعي وصالح لاجبار جنوب افريقيا على العودة الى رشدها . ومن نافذة القول ان تمرد نظام بريتوريا قد تعزز ، واأسفاه ، بسبب موقف الامم المتحدة غير الحاسم ، وان النزعة العدوانية عند جنوب افريقيا قد تزايدت من جراء سلبية مجلس الأمن . الا أن هذا هو الزمان والمكان الصحيحين للتأمل في ما سلف ولتذكر النتائج المأساوية التي نجمت عن تواني المجتمع الدولي ، في الماضي غير البعيد ، أمام التحديات الموجهة للعالم من أنظمة فاشية معينة تبنت بريتوريا افكارها وطلورت اساليبها .

أما بالنسبة الى المستقبل الحر للشعب الناميبى ، فاننا لا نستطيع أن نتشبت بالحريية بطريقة انتقائية وكأننا هي مالهة للبعض وطالحة بالنسبة للبعض الآخر ، ضرورة هنا وغير ضرورية هناك . لذلك فانني متأكد بأنني لن أنتقد هنا اذا طبقت على ناميبيا ما قالته السيدة تاتشر ، رئيسة وزراء المملكة المتحدة ، أول أمس ، وهو ان فكرة الحرية هي اكثر الافكار عدوى وأشد ما فتكا بالاستبداد .

السيد سمحان (الامارات العربية المتحدة) : ان مسألة ناميبيا قديمة في جدول

أعمال الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ . وعلى الرغم من مرور هذه السنوات العديدة فما زلنا نجد الامم المتحدة عاجزة عن ايجاد حل لها رغم القرارات المتتالية التي اتخذتها حول هذه المسألة . وهذا يدل على فشل المجتمع الدولي في التصدى لسياسة التحدى وعدم الشرعية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا العنصرية . لقد التزمت الدول الاعضاء في هذه المنظمة التزاما رسميا بمساعدة

شعب ناميبيا والدفاع عن مصالحه وبضمان تمتعه بالحقوق الاساسية المضمونة بمقتضى الميثاق ، وهذا الالتزام لا زال قائما وملزما كما كان في عام ١٩٦٦ .
ان وفد بلادى يمتقد انه من الضروري ان نتحرك باتجاه الوفاق بتعهدنا المشترك بأكثر من مجرد الكلمات . اننا نحتاج اليوم ليس فقط الى اعادة تأكيد دعمنا الكامل لشعب ناميبيا ، بل ان نوضح بقوة اكثر من أى وقت مضى اصرارنا الذى لا يتزعزع على التوصل الى حل من شأنه أن يوضع حدا للماسى واراقة الدماء ، وتحقيق التطلعات المشروعة وانهاء وجود جنوب افريقيا غير المشروع في ناميبيا ، وتمكين شعب هذا الاقليم من ان يمارس بحرية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني ، وذلك من خلال انتخابات ديمقراطية تحت اشراف ورعاية الامم المتحدة في ناميبيا كوحدة سياسية متكاملة .

وان وفد بلادى يدين جنوب افريقيا لرفضها الانسحاب من ناميبيا ، وخاصة لموقفها المتعننت ومناوراتها في المؤتمر الذى انعقد في جنيف من اجل تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، مما أدى الى فشل المؤتمر . ولهذا ، فاننا نناشد جميع دول العالم وخاصة الدول الغربية بأن تتخذ موقفا ايجابيا ومتشددا في الجمعية العامة ومجلس الأمن بادانة جنوب افريقيا وتطبيق الفصل السابع من الميثاق عليها . كما نناشدها الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والمادى والمعنوى لشعب ناميبيا في كفاحه ضد الاحتلال غير المشروع للاقليم من جانب جنوب افريقيا .
يبدو أن جنوب افريقيا تعتقد ان سياسة تحدى الارادة الدولية يمكن أن تستمر دون عقاب طالما انها تحصل على الدعم من بعض الدول . هذا المنطق يترك لنا خيارا محمدا هو المطالبة هذه الدول بسحب دعمها السياسي والاقتصادى من جنوب افريقيا حتى تمتثل للارادة الدولية .
وما قرره الجمعية العامة بطرد وفد جنوب افريقيا من هذه القاعة بالأسسوى دليل واضح للقوة الالزامية التي تتمتع بها قرارات الجمعية العامة في تطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولى .
ان التقرير السنوى المقدم للجمعية العامة من قبل رئيس مجلس الامم المتحدة لنايبيا، السفير بول لوساكا ، المندوب الدائم لزامبيا لدى الامم المتحدة ، والتقرير السنوى للجنة الأربعة والعشرين بشأن ناميبيا ، وكذلك مختلف تقارير الامين العام للامم المتحدة المتعلقة بالاعمال المتخذة لتنفيذ قرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) تضع الاطار الصحيح والايجابى لمجهودات

المجتمع الدولي لتدعيم حق شعب ناميبيا من اجل الاستقلال . ونحن من جانبنا نؤيد كافة التوصيات التي وردت في هذه التقارير .

وان دولة الامارات العربية المتحدة تشجب جنوب افريقيا لاحتلالها اقليم ناميبيا ، كما تدونها لرفضها الدائم الالتزام بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، كما تشجب المناورات التي تقوم بها جنوب افريقيا والتي تهدف الى فرض تسوية داخلية في ناميبيا لا تتمشى ومبادئ وأهداف الامم المتحدة ، من جهة ، ولا مع رغبة منظمة سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا الحر ، من جهة أخرى .

كما تدون حكومة بلادى الاعتداءات المسلحة التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المجاورة ، وخاصة زامبيا وانغولا .

ان موقف بلادى تجاه هذه القضية ثابت ولا يتغير . وقد اكدناه مرارا وتكرارا في المؤتمرات والمحافل الدولية ويتلخص في التالي : أولا ، ان الحل السياسي الوحيد لقضية ناميبيا يجب أن يقوم على وضع حد لاحتلال حكومة جنوب افريقيا غير الشرعي وانسحاب قواتها المسلحة من أراضيها وممارسة ناميبيا لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . ثانيا ، اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة ، في ناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيش وفقا لقرار مجلس الامن . ثالثا ، ان منظمة سوابو هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا . ولدينا القناعة التامة انه لا يمكن التوصل الى أى تسوية لمسألة ناميبيا دون مشاركتها . رابعا ، ان الامم المتحدة تتعمل المسؤولية المباشرة عن شعب ناميبيا الى ان ينال الاقليم حق تقرير المصير والاستقلال الوطني . وفي ختام كلمتي هذه ، أود أن اؤكد من جديد ان دولة الامارات العربية المتحدة سوف تواصل الدعم السياسي والمعنوي والمادى لشعب ناميبيا ومثله الشرعي سوابو الى ان يتحقق النصر في نضاله العادل والمشروع ، وحتى يأخذ مكانه في المحفل الدولي في ظل دولة حرة مستقلة ذات سيادة تامة .

السيد نيسيورى (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : اضطرت الامم المتحدة ، منذ

انشائها ، الى معالجة مسألة ناميبيا ، أو افريقيا الجنوبية الغربية ، كما كان يسمى هذا الاقليم . وعلى الرغم من ان الاقليم لم يحصل على استقلاله بعد ، فقد وصل المجتمع الدولي نتيجة لثلاثة عقود

من الجهود المستمرة والدؤوية في الهيئة الدولية الى توافق في الآراء حول عدد من النقاط التي يمكن ان توفر الأساس لايجاد حل عادل ودائم لهذه المسألة . وعلى سبيل المثال ، هناك اتفاق عام على عدم شرعية الوجود المستمر لسلطات جنوب افريقيا في ناميبيا وبالتالي على أن كل اجراء تتخذه حكومة جنوب افريقيا ازاء ناميبيا هو اجراء غير شرعي ولاغ وباطل ، بالتالي . يضاف الى ذلك أن هناك توافقا في الآراء بشأن الحاجة الى اجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة بحيث يستطيع شعب ناميبيا باعتباره كيانا سياسيا واحدا أن يقرر مصيره بحرية . وتتجسد هذه العناصر في قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) .

وفي نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، أعلنت البلدان الغربية الخمس التي كانت آنئذ أعضاء في مجلس الأمن عن اقتراح للتسوية يقوم على أساس احكام قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ذلكم الاقتراح الذي ولد الأمل بأن ناميبيا ستنال استقلالها بعد طول انتظار . وجاء هذا الاقتراح نتيجة مناقشات مطولة مع جنوب افريقيا وسواها ، وكذلك مع اطراف معنية أخرى ، وعلى وجه الخصوص مع دول خط المواجهة . وفي أيلول /سبتمبر من ذلك العام ، اعتمد مجلس الامن ، في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) خطط الامين العام لتنفيذ اقتراح التسوية ، وقرراقامة فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية تحت سلطة المجلس المذكور . الا أنه على الرغم من أن جنوب افريقيا أعلنت قبولها للتسوية التي اقترحتها البلدان الغربية الخمس في نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، فقد رفضت خطط التنفيذ التي قدمها الامين العام وهكذا بدأت جولة من الأسئلة والأجوبة تبدو وكأنها لا نهاية لها .

ان حكومتي ترى انه من المؤسف بوجه خاص أن جنوب افريقيا مستمرة في منع اقامة فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية لاجل استقلال ناميبيا . رغم الجهود الجارية والاقتراحات العديدة من قبل المجتمع الدولي ، بما فيها فكرة انشاء المنطقة المجردة من السلاح التي اقترحتها الرئيس الراحل نيتو ، رئيس جمهورية انغولا الشعبية ، فان هذه المسألة باقية بدون حل لسبب بسيط وهو ان جنوب افريقيا ترفض أن تتعاون مع الامم المتحدة ومع المجتمع الدولي .

اننا نذكر حكومة جنوب افريقيا ، مرة أخرى ، بأنها أعلنت استعدادها لاحترام السلامة الإقليمية لناميبيا وللسماع لشعب ناميبيا بأن يمارس حقه في تقرير المصير وفي نيل الاستقلال . وعلاوة على ذلك ، فان جنوب افريقيا قبلت اقتراح البلدان الغربية الخمس الذي يحدد كيفية الانتقال السلمي الى الاستقلال تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة . والمؤسف ان حكومة جنوب افريقيا لم تسر في طريق ايجاد حل مبكر للمسألة .

وكجزء من الجولة الاخيرة من الجهود المبذولة لفتح هذا الطريق المسدود ، قام الامين العام مرة أخرى ، في تشرين الأول / اكتوبر ، بايفاد فريق الى جنوب افريقيا ، ويرد تقريره في الوثيقة S/14266 . ان وفدى يؤيد ، بدون تحفظ ذلك التقرير الذى يشتمل على نظرة متزنة تماما في المصالح المتضاربة . كذلك ، اقترح التقرير عقد اجتماع ما قبل التنفيذ ، وفعلا عقد هذا الاجتماع مؤخرا في جنيف كوسيلة لتسهيل تحقيق اتفاق على موعد لوقف اطلاق النار ولتنفيذ التسوية المقترحة وأيضا لخلق مناخ الثقة والتفاهم الضرورى .

وأود أن أعرب عن تقدير وفدى العميق للجهود التي بذلها الامين العام والفريق الذى ترأسه السيد سرايان أوركسارت في الاهداد لهذا الاجتماع وادارته . كما انه لا بد من الاعراب عن التقدير لسوايو ، ودول خط المواجهة ونيجيريا ومنظمة الوحدة الافريقية والبلدان الغربية السكونة لفريق الاتصال على الجهود القيمة التي بذلتها لبلوغ أهداف الاجتماع .

وعلى الرغم من هذه الجهود الجدية وايضا من توقع الاستقلال الأكيد لناميبيا عند نهاية هذه السنة ، وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فقد فشل اجتماع جنيف في تحقيق أهدافه . وهناك وصف مفصل لاجتماع ما قبل التنفيذ في تقرير الامين العام المؤرخ في ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، الوارد في الوثيقة (S/ 14333) ، بشأن تنفيذ قرارى مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) . ولقد درست حكومتى هذا التقرير باهتمام كبير ودقة متناهية .

وبغض النظر عن النتيجة العامة لهذا الاجتماع فانه يتوجب علينا ألا نغفل بأنه أتاح لجميع الأطراف المعنية أول فرصة في التاريخ الطويل للكفاح من أجل استقلال ناميبيا لتبادل الآراء على مستويات متنوعة . وهكذا ، يمكن القول بأن الاجتماع ساهم في خلق روح من التعاون والتفاهم بين الاطراف المعنية .

بيد أن من سوء الحظ ان الموقف المتصلب الذى وقفته جنوب افريقيا أدى الى تأجيل الاجتماع دون التوصل الى اتفاق على موعد لوقف اطلاق النار . وهكذا ، فاننا نواجه الوضع المؤسف الذى يتألب جولة أخرى من المساعي قبل ان يتسنى تحقيق حل سلمي ومقبول دوليا لمسألة ناميبيا . وان وفدى ليستنكر بشدة موقف جنوب افريقيا ، ويود أن يعترف بالشروط أو الظروف التي توافق جنوب افريقيا في ظلها ، في النهاية ، على تحديد موعد لوقف اطلاق النار . و اذا كانت سلطات جنوب افريقيا تحاول كسب الوقت بغية تعزيز مركز ما يسمى بالاطراف الداخلية في ناميبيا ، فانه لا بد

من الاشارة الى ان مثل هذه المحاولة لا تقلل فقط من فرص تحقيق حل سلمي بل تؤدي أيضا الى تفاقم خطير في المصاعب .

وكما اشار الامين العام في تقريره ، فان نتيجة اجتماع جنيف لا بد أن تثير أشد القلق الدولي . وينضم وفدي ، مرة أخرى ، الى الامين العام في حث حكومة جنوب افريقيا على القيام ، في أسرع وقت ممكن ، باستعراض آثار اجتماع ما قبل التنفيذ واعادة النظر في موقفها ازاء القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بحيث لا تضيع هذه الفرصة القيمة للتوصل الى الحل الذي طال انتظاره والمقبول دوليا .

لقد أيدت اليابان باستمرار وقدرت كثيرا جهود البلدان الغربية الخمس الرامية الى ايجاد حل لهذه المسألة ، كما يستدل على وجه الخصوص من اقتراحها للتسوية ، وفي اعتمادها لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وفي مبادراتها الهادفة الى المصالحة والوساطة . وتأمل اليابان جديدا أن تستمر هذه الجهود . ولا بد في أثناء المداولات الجارية في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة ، من بذل جهود بناءة لبلوغ هدفنا المشترك في تحقيق الاستقلال في وقت مبكر بالوسائل السلمية بتجنب الصراعات والخلافات غير الضرورية بين الدول الاعضاء . ويشجع وفدي الأطراف المعنية بالامر عن كثب على استئناف جهودها أملا في فتح الطريق المسدود حاليا ، وذلك بغية تأمين تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذا مبكرا . وتنوى اليابان ، باعتبارها عضوا في مجلس الأمن ، أن تتعاون الى أبعد حد في كل جهد يتوخى الوصول ، في أسرع وقت ممكن ، الى تحقيق استقلال ناميبيا .

وفي الواقع ، ان حكومة اليابان ما انفكت تتعاون قدر استطاعها في جهود المجتمع الدولي المشتركة . وأود ، هنا ، أن أكرر الحديث عن بعض الاجراءات التي اتخذتها حكومة اليابان في هذا الشأن .

أولا ، منعت اليابان قيام مواطنيها ، أو الشركات الخاضعة لولايتها ، بالاستثمار مباشرة في ناميبيا ، وسوف تستمر في ذلك . ولا يشارك أى مواطن ياباني في ادارة أية مؤسسة في ناميبيا . ثانيا ، وجهت حكومة اليابان انتباه جميع الشركات المعنية الى المرسوم رقم (بشأن حماية المصادر الطبيعية لناميبيا وذلك بنشره في الجريدة اليابانية الرسمية . وليس لأى مواطن ياباني أو أية شركة يابانية امتياز تعددين في ناميبيا .

ثالثا ، وكجزء من مساهمتنا في جهود الامم المتحدة المبذولة لضمان انتقال ناميبيا السـ
استقلالها سلميا ، أوضحت بلادى ، لدى اقامة فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ،
أنها سوف تلعب دورا فعالا في عملياته عن طريق توفير الخبراء المدنيين لمراقبة الانتخابات والمشاركة
في الدعم التموييني الضرورى . ويحدونا أمل كبير في ان ينشأ فريق الامم المتحدة للمساعدة فى
الفترة الانتقالية ويياشر عمله في المستقبل القريب .

رابعا ، وبالنسبة الى الدعم الذى نقدمه الى شعب ناميبيا في كفاحه الدائر من أجل
الاستقلال وفي استعداداته لبناء دولته فور نيله الاستقلال ، فان اليابان قدمت تبرعات الى صندوق
الامم المتحدة لناميبيا ، والى الصندوق الاستئماني لمعهد ناميبيا ، والى برنامج الامم المتحدة
التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي . وقد ازدادت باستمرار مساهمات اليابان في هذه الصناديق
حيث بلغت اشتراكات السنة الماضية ٦٠ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . ونظرا للأهمية
البالغة التي يكتسبها تطوير الموارد البشرية استعدادا للاستقلال ، فان حكومتى سوف تزيد من
تبرعاتها للصندوق الاستئماني لمعهد ناميبيا بما يزيد عن ٢٥ في المائة في السنة المالية (١٩٨١) ،
شرط موافقة المجلس التشريعي الوطني على ذلك .

ويؤكد وفدى أنه ينوى مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة في السعي الى هدفا المشتـ
التمثل في تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا بالوسائل السلمية . ولن تألو اليابان جهدا للتعاون
من خلال الأمم المتحدة ، مع شعب ناميبيا ، وستستمر في التعاون طوال فترة بناء الدولة ، في أعقاب
استقلال ناميبيا .

وأود ، في هذا الصدد ، أن أدلي ببعض التعليقات بشأن تقرير مجلس الأمم المتحدة
لناميبيا الوارد في الوثيقة (A/35/24) ، والذي قدمه أس بكثير من الجدارة والبلاغة السفير لوساكا ،
رئيس المجلس ، ذلكم التقرير الذى يصف جيدا الدور النشط الذى يلعبه المجلس في ادارة برامج
متنوعة تتعلق بناميبيا وفي تعبئة الرأى العام العالمى . ويعلق وفدى أهمية كبيرة على مجلس الأمم
المتحدة لناميبيا ، ويحيي جهوده المبذولة في اتجاه تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا . الا أن لدى
وفدى تحفظات بشأن بعض أجزاء التقرير وخاصة تلك المتعلقة بتأييد الكفاح المسلح . ان اليابان
تؤمن ايمانا راسخا بأنه يجب ألا تسوى الصراعات والنزاعات الدولية بالقوة أو بالتهديد باستعمالها ،
وانما بالوسائل السلمية . لذلك ، لا نستطيع أن نؤيد أى كفاح مسلح حتى في تسوية مسألة ناميبيا .

ولقد أبدت لتوى الموقف الذى ما فتئت اليابان تتخذه ازاء ناميبيا . وأستطيع أن أضيف الى ذلك شيئا واحدا فقط وهو انه اذا أدى الموقف المتعنت ، الذى تقفه جنوب افريقيا ، الى فشل جهود المجتمع الدولي ، فانه لن يكون امام هذا المجتمع بديل عن اتخاذ تدابير اضافية لضم ان امثال جنوب افريقيا . ويأمل وفدى ان تفهم حكومة جنوب افريقيا فهما صحيحا الوضع الراهن ونقمة المجتمع الدولي المتزايدة وأن لا تحبط الجهود المبذولة في سبيل ايجاد حل سلمي لهذه المسألة.

السيد رحمان (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : تتناول هذه الجمعية مرة أخرى

مسألة ناميبيا ، وهي قصة القمع والحرمان والعهود المنكوشة والمواعيد العرقوبية .

وان موقف بنغلاديش من مسألة ناميبيا يركز على التزامنا الدستوري " بتأييد الشعب ووب المضطهدة في جميع انحاء العالم والتي تخوض كفاحا عادلا ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية " . كما يقوم موقفنا على تمسكنا الثابت بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الذى يتضمن الاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وان القضية الاساسية في مسألة ناميبيا هي كيفية الوصول بسرعة الى تحقيق هذه الغاية بحيث يستطيع شعب ناميبيا ان يمارس حقه المشروع في متابعة مصيره بدون المزيد من سفك الدماء .

وقد كان من محادثات جنيف السابقة للتنفيذ ان احييت في نفوسنا الأمل بأن انهاء الاستعمار في ناميبيا يمكن تحقيقه بوسائل سلمية ، الا أنه من المؤسف أن القيادة العنصرية في جنوب افريقيا اختارت طريق التصلب وفوتت فرصة عظيمة للانتقال السلمي الى الحرية في ناميبيا . وقد أصاب السيد سام نوجومو ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، عندما لاحظ ، أثناء مؤتمره الصحفي المعقود في جنيف يوم ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، أن نظام جنوب افريقيا قد تعمّد على مر أكثر من ثلاث سنوات من المفاوضات ، وضع عقبة بعد أخرى في طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فقد اثار جنوب افريقيا اعتراضات عديدة على كل تقرير من تقارير الامين العام للأمم المتحدة ، وكانت كلما استجيب لاحد مطالبها تتقدم بمطلب آخر ، وتأتي في كل مرة بمسائل خارجة عن اطار المفاوضات . اننا نحى قيادة سوابو البعيدة النظر لاستعدادها لتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار ولموافقتها على تحديد موعد لوصول فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية في ناميبيا ، ولكننا ايضا نشارك الشعور بخيبة الامل التي تنتاب جميع البلدان المحبة للسلم ازاء

عدم تقديم جنوب افريقيا للالتزام مماثل تعرب فيه عن رغبتها في توقيع معاهدة سلام وعن موافقتها على موعد نهائي لبدء تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة . ويقدر وفدى تقديرا عميقا لجهود الأمين العام للامم المتحدة الرامية الى انهاء المأساة الناميبية . ولا يسعنا الا أن نسجل تقديرنا أيضا للجهود الصامدة التي تبذلها دول خط المواجهة ونيجييريا .

ومن المؤسف ان جنوب افريقيا تستمر في احتلال ناميبيا احتلالا غير شرعي ، متحديا بذلك قرارات الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية ذات الصلة . وقد رفضت جنوب افريقيا على السداد الاعتراف بمجلس الامم المتحدة لناميبيا ومنعت هذا المجلس من دخول الاقليم ، علما أن المجلس هو في الواقع السلطة الادارية الشرعية للاقليم الى أن يتم استقلاله . ومن أوجه التناقض اليوم أن تشير جنوب افريقيا تساؤلات ازاء " حياض " الامم المتحدة رغم ان تاريخ الاقليم هو سجل بشع للمقمصع والوحشية المصحوبتين بالسلب والنهب العشوائيين للموارد الطبيعية للمنطقة . هذا الى جانب سياسة التجزئة المنتظمة للاقليم والمتمثلة في نظام اقامة البانتوستانات . وقد ظلت جنوب افريقيا تخالف رغبات المجتمع الدولي بسياستها القائمة على مبدأ فرق تسد ، وذلك باجراء انتخابات مزيفة وتعيين ما يسمى بمجلس الوزراء . وان الناميبيين محرومون من الثروة الاقتصادية للاقليم نتيجة للاستغلال العشوائي لموارد الطبيعة ، وفي هذا انتهاك للمرسوم رقم ١ بلا شفقة ولا رحمة . وعلى هذا الأساس يتوجب علينا ان نعيد تقييم الوضع الناشئ عن فشل محادثات جنيف السابقة للتنفيذ . وان بنغلاديش مقتنعة بأن ناميبيا لا بد وأن تستقل في النهاية . والمسألة الأساسية المطروحة الآن هي الخسائر في الأرواح البشرية والاضرار المادية . اننا ننادى بشدة بالبداية السلمية ونؤيدها - التنفيذ السريع لقرارى مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) - ولكننا كذلك ملتزمون بتأييد كفاح سوابو التحررى بكل وسيلة ممكنة .

ولقد أعرب فخامة الرئيس ضياء الرحمن ، رئيس بنغلاديش ، في رسالته المؤرخة في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ ، بمناسبة يوم التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريره ، عن الأسف لأن جنوب افريقيا احبطت كل جهد بذله المجتمع الدولي لضمان حق ناميبيا غير القابل للتصرف ولضمان انتهاء وجود جنوب افريقيا العسكرية والادارى غير الشرعي في ناميبيا . كما اعلن رئيس بنغلاديش عن ايمان بنغلاديش بإمكانية حل المسألة حلا عادلا ، وهذا لا يتأتى الا من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن

(السيد اوفينيكوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ذات الصلة ، وخطه عمل الجزائر التي اعتمدت في حزيران / يونيه ١٩٨٠ . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى الاعلان بشأن ناميبيا الذي اعتمده وزراء خارجية دول عدم الانحياز في نيودلهي . اننا نأسف لفشل محادثات جنيف السابقة للتنفيذ ، التي كان يمكن أن تمهد الطريق لاجراء انتخابات ديمقراطية ولانتقال ناميبيا سلميا من السيطرة الاستعمارية الى الحرية . وتعتقد بنغلاديش على اثر فشل محادثات جنيف السابقة للتنفيذ انه يجب رسم طريق جديد وممارسة ضغوط دولية متضافرة على جنوب افريقيا . ولقد آن الأوان الآن للنظر جديا في مسألة اعتماد وسائل أخرى لاجبار جنوب افريقيا على الاكتراث بالرأى العام الدولي ، بما في ذلك الجزاءات الالزامية الشاملة .

السيد اوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

يود الوفد السوفياتي ان يعرب عن ارتياحه لكون الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة قد باشرت أخيرا النظر في احد أهم بنود جدول أعمالها ، وهو مسألة ناميبيا . وان مناقشة مسألة ضمان استقلال ناميبيا هي الآن ملحة وخطيرة بوجه خاص وذلك في رأينا لسببين اثنين هما : أولا وقبل كل شيء ، لقد تميز عام ١٩٨٠ بمزيد من النجاح الذي حققته الحركة الوطنية لتحرير الشعوب الافريقية . وقد اكد ليونيد بريجنيف ، رئيس الدولة السوفياتية والأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، في تقريره الذي قدمه الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، الذي عقد في موسكو واختتم أعماله اليوم ما يلي :

" ان ولاية جمهورية زيمبابوي وزيادة ضراوة الكفاح التحرري في ناميبيا ، والآن فعلا

في جنوب افريقيا ذاتها ، قد اوضحتنا الى حد كبير ان سيطرة الاستعماريين التقليديين والعنصريين تقترب من نهايتها " .

وبعبارات أخرى ، فان كفاح شعب ناميبيا من أجل استقلاله هو أحد المراحل الحاسمة في الهزيمة الشاملة والوشيجة لنظام الاستعمار المشين . فلأول مرة ، منذ سنوات عديدة ، لم تظهر في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة مسألة روديسيا الجنوبية في جدول الاعمال ؛ ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لزالة مسألة ناميبيا أيضا من جدول اعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ثانيا ، هناك في الوقت ذاته ، ميزة خاصة بالمرحلة الراهنة من تطور الاحداث في الجنوب الافريقي وهي ان تكون افريقيا المستقلة يجرى في ظروف الكفاح المتزايد المرارة . وان قوى التحرر

(السيد اوفينيكوف ، اتحداد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الموطني والتقدم تلقى مقاومة شديدة من الاستعمار والعنصرية والامبريالية التي تسعى جاهدة الى كبح هذه العملية التي لا رجعة فيها ، بل الى قلب مسار التاريخ . وقد ذكر السيد بريجنيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، النقطة التالية بشأن قوى الردة الاجتماعية هذه ، حيث قال :

" انهم يحاولون ، بامتهانهم التام لحقوق وتطلعات الشعوب ، أن يصوروا الكفاح التحرري للسواد الاعظم من الناس . انه ظاهرة "ارهابية" . انهم ، بالفعل ، يتوخون تحقيق ما لا يمكن تحقيقه ، ألا وهو اقلال الطريق في وجه التغييرات التقدمية في العالم جاعلين من أنفسهم مرة أخرى أسيادا على مصائر الشعوب " .

هذا هو اذن المنظار الذي يجب أن ننظر من خلاله الى مسألة ناميبيا ، وهو منظار الصراع الحاد والأساسي بين اتجاهين : الاتجاه المناهض للاستعمار واتجاه الاستعمار الجديد . اننا نجد في ناميبيا ، بل في الواقع في جنوب افريقيا نفسها ، جوهر النظام اللانساني القائم على استغلال واضطهاد السكان الاصليين ، كما نجد في صف الدفاع عن هذا النظام آلية قمع تامة مدججة بالسلاح ومتكئة على القوة العسكرية للعالم الغربي .

فمنذ عشرات السنين من الاحتلال غير الشرعي ، ما فتئ العنصريون في جنوب افريقيا يحولون ناميبيا الى منطقة تكون حكرا للاستعمار والفصل العنصري . فمن ناحية ، نرى حفنة من المستغلين البيض في بحبوحة من خلال النهب والعنف ، ونرى ، من الناحية الأخرى ، أغلبية افريقية يضنيها الفقر ومحرومة من حقوقها .

ولقد قام مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، برئاسة سفير زامبيا ، بول لوساكا ، بالكثير من العمل المهم في كشف الجرائم التي يرتكبها العنصريون في جنوب افريقيا والاحتكارات الغربية في ناميبيا ، كما عمل المجلس الكثير لحشد الرأي العام العالمي تأييدا للكفاح ضد هذه الجرائم ، ولتحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا . وقد اطلعتنا مرارا على خطاب الكثير من الممثلين ، وخاصة خطب ممثلي الشعب الناميبيني ، ولا سيما المراقب الدائم للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) السيد ثيو - بن غويراب ، على امثلة مروعة من الانلال والقمع اللذين يتعرض لهما السكان الاصليون في هذا الاقليم .

(السيد اوفينيكوف ، اتحداد
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

وحتى الصحافة الغربية اضطرت الى الاعتراف بأن اكثر من مليون من السود في ناميبيا يعيشون في حالة من الفقر المدقع والاستغلال . وكما ذكرت صحيفة "لوموند ديبلوماتيك" فان نحو ستة آلاف مزارع أبيض يملكون أفضل المراعي بينما يجمع السكان السود في مناطق قبلية مفردة ، مثل بانتوستانات افريقيا الجنوبية ، مكتظة بالسكان ومفتقرة الى وسائل العيش . ونتيجة لهذا ، اضطرت الناميبيون الى بيع قدرتهم على العمل بثمن بخس للغاية كعمال في المناجم والمعامل التي يملكها البيض وذلك في بلد هم أو في جنوب افريقيا . وان اجور العمال السود في ناميبيا ، كما نعلم ، أقل من أجور العمال البيض بعدة مرات .

وفي سبيل الابقاء على طاعة سكان ناميبيا المستغلين استغلالا غير انساني يعامل نظام بريتوريا لسكان الاقليم الاصليين معاملة وحشية على نطاق واسع ، وعلى الاخص الوطنيون الذين يقاومون النظام العنصري الاستعماري .

وتبقي جنوب افريقيا قبضتها على ناميبيا باتباع سياسة تفريق التجمعات والمظاهرات واطلاق النار على المشاركين فيها وزج الاشخاص في السجون بدون محاكمة واستخدام القتل المأجورين واثارة العداءات القبلية وتشجيع واقامة أنظمة عميلة خاضعة لبريتوريا .

وقد شهدت السنوات الاخيرة تشديدا حادا للاحتلال العسكري لناميبيا ، حيث يوجد الآن في الاقليم ما يزيد على ٧٠٠٠٠ جندي وشرطي من جنوب افريقيا ، ويخوض هذا الجيش حربا حقيقية ضد سكان ناميبيا الاصليين .

كما ان النظام العنصري الاستعماري في ناميبيا اجتذب كثيرا من الشركات الغربية التي تنهب موارد الاقليم المعدنية الغنية ، محققة أرباحا لم يسبق لها مثيل تصدرها فيما بعد الى الخارج . وعلى الرغم من قرارات الامم المتحدة ، فان الشركات الاجنبية مستمرة في زيادة استغلالها موارد ناميبيا الطبيعية .

ونجد في هذا الاستغلال الهنجوي للموارد الطبيعية والبشرية في ناميبيا ، الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية والاحتكارات أحد الأسباب التي تحمل عددا من الدول الغربية على التأييد الفعلي لنظام بريتوريا العنصري وعلى التعاون الوثيق وان كانت هذه الدول الغربية توجه أحيانا كلمات اللوم الى جنوب افريقيا بسبب أعمالها وسياساتها في ناميبيا . ولقد كانت جنوب افريقيا ولا تزال ، بالنسبة لهذه الدول ، حليفا حميما وغاليا من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية .

فهي ترى في جنوب افريقيا قلعة للغرب في مكافحته لحركة التحرر الوطني وكقاعدة لعمليات الاستعمار الجديد ضد افريقيا المستقلة .

ان القدرة الاقتصادية والعسكرية لجنوب افريقيا آخذة في الازدياد بفضل الدعم الواسع والشامل الذي تقدمه لها بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي . ونتيجة للتعاون مع بلدان المنظمة المذكورة أتاحت لجنوب افريقيا فرصة الوصول الى تكنولوجيا صناعة الاسلحة النووية . الا أنه لا الاستغلال الوحشي من جانب المستعمرين ولا أحدث الاسلحة في يد المعذبين تستطيع أن تنال من ارادة شعب ناميبيا في نيل استقلاله الحقيقي .

ان السياسة الاستعمارية التي ينتهجها العنصريون في جنوب افريقيا تواجه مقاومة مشددة من شعب ناميبيا الذي لا ينوى الرضوخ للقمع . فبعد ان تسلمت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) قيادة الكفاح التحرري لشعب ناميبيا ، نالت ثقة سكان البلاد وثقة كثيرين خارج الحدود ، ولقيت تأييدا واسعا منهم . وأصبحت سوابو القيادة المعترف بها لشعب ناميبيا وباتت قادرة على تحمل مسؤولية حل أية مشاكل تتعلق بتحقيق الاستقلال وزعامة البلاد . وتعززت السلطة الدولية لسوابو ، حيث تتمتع باعتراف الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا .

ونحن ، ان ندين العمليات العقابية الوحشية التي تقوم بها جنوب افريقيا داخل ناميبيا ، نريد أن نؤكد على وجه الخصوص ، ان بريتوريا تستخدم اقليم ناميبيا استخداما واسعا كنقطة انطلاق عسكرية للاعتداء على الدول الافريقية المستقلة المجاورة واستفزازها . فهي تحاول تخويف شعوب تلك البلدان واجبارها على التخلي عن مساعدة حركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي .

وقد أدان مجلس الامن مرارا الاعمال العدوانية التي يرتكبها عنصريو بريتوريا ضد البلدان المجاورة ، باعتبار تلك الاعمال انتهاكا صارخا لسيادة وسلامة أراضي دول افريقية مستقلة وتهديدا مباشرا للسلم والامن الدوليين . الا أنه بالرغم من جميع قرارات الامم المتحدة ومطالب المجتمع الدولي الطحة ، فان نظام الفصل العنصري مستمر في ارتكاب هذه الاعتداءات المسلحة . ويتضح هذا فعلا في أعمال اللصوصية المستمرة ، التي اقترفها الجهاز العسكري العنصري في الأسابيع والأيام الاخيرة ، ضد أنغولا وموزامبيق وغيرها من دول خط المواجهة .

(السيد اوفينيكوف ، اتحداد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ولكن عنصريي جنوب افريقيا ، اذ يتصرفون بهذه الطريقة ، يلعبون بالنار وهذا أمر يجب أن يكون واضحا اليوم وضوحا كبيرا بكل ما في الكلمة من معنى .
وقد اعتمدت الامم المتحدة ، في مجلس الامن وفي الجمعية العامة ، عددا من القرارات الموثوقة للغاية حول مسألة ناميبيا ، اكدت فيها ان جنوب افريقيا تحتل بصورة غير شرعية اقليم ناميبيا ، وتعتبر الامم المتحدة الاعمال العسكرية التي تقوم بها بريتوريا ضد شعب ناميبيا والدول المجاورة بأنها أعمال عدوانية . كما اعترفت كل من منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة مرارا بحق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف ، في النضال من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير بجميع الوسائل المتاحة له ، بما في ذلك الكفاح المسلح . وقد اعترفت الامم المتحدة وأكدت مرارا ، في قراراتها ، أن وجود ادارة وجنود جمهورية جنوب افريقيا في ناميبيا هو أمر غير شرعي ومناقض للقواعد الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الامم المتحدة .

وأكدت الامم المتحدة ، غير ما مرة ، في قراراتها بأن السياسة التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا العنصري في ناميبيا قد شكلت تهديدا خطيرا للسلم والامن . ويزداد هذا التهديد وطأة لأن جنوب افريقيا قادرة في الوقت الراهن على صنع الأسلحة النووية بنفسها . وبناءً على ذلك ، فان هناك تهديدا اكبر من ذلك كثيرا ليس فقط لأن بلدان القارة الافريقية ، بل أيضا ، في الواقع ، لقضية الامن الدولي برمتها .

وان الظروف التي تجرى في ظلها مناقشة مسألة ناميبيا اليوم تمتاز بما يلي : ما فتئ نظام بريتوريا يفرض على الامم المتحدة طوال فترة السنتين والنصف التي مرت على اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) محادثات لا نهاية لها أو ما له مظهر المحادثات . فقد استمرت جنوب افريقيا تفرض ظروفها الجديدة ، وهدفها الواضح من وراء ذلك هو كسب الوقت في سبيل تعزيز النظام العميل الذي أقامته في ناميبيا وبغية عرقلة تنفيذ مطالب الامم المتحدة الداعية الى منح الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

دعنا نسمي الاشياء بأسمائها ، وهذا ما يجب أن نفعل اليوم ؛ لقد كان وما يزال عنصريو جنوب افريقيا يعتمدون ، في اتباعهم هذا المسلك ، على موقف البلدان الغربية التي كانت تحاول ، استجابة للنداءات التي وجهتها اليها بلدان افريقية لممارسة ضغط على شريكها جنوب افريقيا ، أن تغلت عن طريق محادثات فارغة . وبلغت هذه المناورات وهذه المعاينة من قبل جنوب افريقيا والدول

الغربية قمتها بعقد ما سمي " اجتماع ما قبل التنفيذ " في جنيف ، وهو الاجتماع الذي فشل فشلا ذريعا كما كان متوقعا له .

ان العنصريين الافريقيين الجنوبيين انفسهم متمادون في سياستهم المعوّقة بغية كسب الوقت وضمن حل استعماري جديد لمسألة ناميبيا . وانهم يلقون في ذلك أيضا تأييد البلدان الغربية ذاتها التي نسمع منها نداءات الصبر والروية . بيد أننا يجب ألا ننتظر اكثر مما انتظرنا وهذا هو السبب الذي يحمل كل اولئك الذين يؤيدون الاستقلال الحقيقي لناميبيا تأييدا صادقا على أن يقترحوا الآن اتخاذ تدابير فعالة في أسرع وقت ممكن لاجبار جنوب افريقيا على الامتثال لقرارات الامم المتحدة الخاصة بمنح الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

لذا ، فانه مطلوب ، في جملة أمور ، من مجلس الامن التابع للامم المتحدة أن يطبق جزاءات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا بموجب احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وقد اتخذت لجنة التنسيق لتحرير افريقيا قرارا بهذا الشأن في الاجتماع الذي عقد في اروشا في كانون الثاني / يناير من هذه السنة ، كما اتخذ وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز قرارا مماثلا الى حد ما ، فسي مؤتمر نيودلهي الذي عقد في شباط / فبراير من هذه السنة .

لقد كان الاتحاد السوفياتي دائما ولا زال حليفا مخلصا للدول الافريقية ، التي خلعت عنها قيود الاضطهاد الاستعماري والتي تخوض كفاحا مستميتا للقضاء النهائي على الاستعمار والعنصرية في سبيل التغلب على آثار الاستعمار وفي سبيل تعزيز استقلالها وتطوير اقتصاداتها وثقافتها الوطنية .

ومن المناسب ، في هذا الصدد ، أن نذكر أن الرفيق ليونيد اليتش بريجنيف قد أكد ، في تقريره الذي قدمه الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، أنه يجب ألا يراود أحدا أدنى شك بأن

" . . . الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي سيظل على الدوام يتابع تطوير التعاون

بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان المحررة وتوليد حلف التحالف الاشتراكي العالمي وحركة التحرر العالمي " .

لقد أيد الاتحاد السوفياتي دوما ضمان حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال على أساس وحدة هذا البلد وسلامة أراضيه ، بما فيها خليج والفيس . واننا

نؤيد الانسحاب المباشر والكامل لجنود جنوب افريقيا وادارتها من ناميبيا ، بما فيها خليج والفيس بدون أية شروط مهما كانت . ونؤيد انتقال السلطة بأكملها الى شعب ناميبيا ممثلا بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي يعترف بها كل من منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا .

ويرغب الاتحاد السوفياتي في الاعراب عن تضامنه مع شعب ناميبيا وعن تأييده الثابت لكفاحه ، بقيادة سوابو ، في سبيل الحرية والاستقلال الحقيقي . وان الاتحاد السوفياتي ما انفك يقدم وسوف يقدم المعونة والتأييد الشاملين - نعم ، الشاملين ، بكل أنواعهما - لشعب ناميبيا في كفاحه العادل ، متمشيا مع قرارات الامم المتحدة المتخذة في هذا الشأن .

اننا نؤيد بحماس اتخاذ الجمعية العامة ، في هذه الدورة ، لقرارات تستهدف ضممان الاستقلال الحقيقي لناميبيا في أقرب وقت ممكن .

ويرى الوفد السوفياتي ان مشاريع القرارات التي أعدها مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، والاتحاد السوفياتي عضو فيه ، تبين الطريقة المناسبة لقيام مجلس الامن وهيئات الامم المتحدة باتخاذ مزيد من الاجراءات في سبيل انهاء الاحتلال العنصرى لناميبيا في أسرع وقت ممكن ومنعها استقلالها حقيقيا . وان تطبيق مجلس الامن لجزاءات شاملة وملزمة ضد جنوب افريقيا ، بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، يشكل خطوة بالغة الفعالية في هذا الاتجاه ، وان الاتحاد السوفياتي يؤيد هذا الاقتراح تأييدا تاما .

السيد سورينسن - موسكويرا (فنزويلا) (الكلمة بالأسبانية) : ان وفد فنزويلا ، ان يشارك مرة أخرى في النظر في مسألة ناميبيا ، يؤمن ايمانا تاما بأن الاستمرار في تأييد قضية شعب ناميبيا هو استمرار لتأييد قضية الامم المتحدة .

وتشارك فنزويلا ، مرة أخرى ، في النظر في مسألة ناميبيا وهي اكثر التزاما من ذي قبل بممارسة شعب ناميبيا ، في وقت مبكر ، لحقه في تقرير المصير وفي الحرية والاستقلال .

وكأعضاء في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، تابعنا عن كثب وباهتمام وقلق ، لا يعرفان الفتور ، جهود المجتمع الدولي الرامية الى حل المسألة عن طريق المفاوضات .

ولذلك ، نود أن نعرب عن خيبة أملنا العميقة ازاء الفشل الذي مني به مؤخرا اجتماع جنيف

الذى عقدت رعاية هذه المنظمة لتسهيل تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا المنصوص عليها في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فقد تعمد نظام جنوب افريقيا العنصرى تخريب هذا الاجتماع ، مظهرا من جديد تعنته وامتهانه للمجتمع الدولي .

لقد استلمنا بالأمس ، مرة أخرى ، أن نتأكد من نوايا عنصري جنوب افريقيا عندما حضروا الى هذه القاعة وهم يحملون خططا مبيتة لايجاد أعذار جديدة وغير مقبولة لاطالة وجودهم غير الشرعي في ناميبيا . وان سلوك نظام جنوب افريقيا العنصرى لم يفاجئ وفد فنزويلا الذى أتتحت له ، على مر سنوات كثيرة ، فرصة ملاحظة هذا الموقف الذى يتمشى مع الطبيعة الاجرامية لذلك النظام . ومن ناحية أخرى ، فان وفد فنزويلا يود أن يعرب عن تقديره للموقف المسئول والبناء الذى اتخذته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) حيث اظهرت استعدادها للتفاوض في كل الأوقات ، على الرغم من الاستفزازات التى تعرضت لها ، وخاصة خلال مؤتمر جنيف ، من قبل عنصري جنوب افريقيا . واننا نود أن نعرب عن امتناننا لدول خط المواجهة ونيجييريا ، التى حضرت الاجتماع بصفة مراقبين .

صحيح بالطبع أن هذا الفشل ليس مسؤولية نظام جنوب افريقيا العنصرى وحده ، ان نعرب جميعا انه ما كان ليستطيع الاستمرار في أعماله الشريرة بدون دعم بعض البلدان التى أدتأها مرارا في الماضي والتي تتقاسم أرباح الاستغلال غير الشرعي للموارد البشرية والطبيعية في ناميبيا . بل ، لقد تجاهلت بعض تلك البلدان أيضا الحظر الالزامى الذى فرضه مجلس الامن ضد جنوب افريقيا وظلت تقدم الاسلحة والمعدات الحربية التى تستخدم بقسوة ضد شعب ناميبيا لحرمانه من حقوقه في تقرير المصير وفي الحرية والاستقلال .

وفي غضون ذلك يستمر نظام بريتوريا العنصرى في شن هجمات لا داعي لها وارتكاب أعمال عدوانية أخرى ضد بلدان افريقية مستقلة ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . لقد ضاعت فرصة في جنيف ، وربما كانت آخر فرصة للتوصل الى تسوية للمسألة عن طريق المفاوضات .

ومنذ اجتماع جنيف ، لا يملك شعب ناميبيا خيارا غير تصعيد كفاحه المسلح ومتابعته حتى النهاية . ان وفدنا يعتقد بأن المجتمع الدولي قد ضاق ذرعا . كما نعتقد بأنه يجب على الأمم المتحدة ألا تدخر جهدا أو موردا لتحقيق استقلال ناميبيا . واننا لنأسف لأن العقل لم يحكم في

تسوية الوضع في ناميبيا . وما ان تلك الجهود قد وصلت الى نهايتها ، فان المجتمع الدولي ملزم أخلاقيا بالسعي الى اجتماع مجلس الامن بصورة عاجلة لفرض جزاءات واسعة النطاق وملزمة على النظام المنصرى في جنوب افريقيا ، بموجب احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، في سبيل ضمان الامتثال لقرارات ومقررات الامم المتحدة بشأن ناميبيا وانهاء احتلال جنوب افريقيا الاستعماري غير الشرعي للاقليم .

واننا نأسف بشدة لأن المجتمع الدولي لم يتمكن ، بكل الوسائل المتاحة له ، من حل مسألة ناميبيا ولأن شعب ناميبيا يحتاج ، في الواقع ، الى بذل مزيد من الدم والتضحيات . وختاما ، نود أن نعرب عن اقتناعنا بأن المجتمع الدولي سيتمكن من تحمل مسؤوليته تجاهه شعب ناميبيا امام التاريخ ، في هذا الوقت الحرج للغاية الذي يحمل مضى سياسيا كبيرا .

السيد دجيفو (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : حقا ، لقد أثبت فشل اجتماع

جنيف ، الذي كان الهدف الأساسي منه ، كما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الى مجلس الأمن ، هو تحديد موعد لوقف اطلاق النار والشروع في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أن جميع أولئك الذين كان يساورهم دوما الشك ازاء المبادرة الخيرية قد كانوا على صواب . وتجدر الاشارة الى ان تلك المبادرة لقيت ، في الواقع ، ردود فعل مختلفة .

فقد قدرت بعض الدول ، مثلما فعلت بلادي ، الجهود البناءة ، الفردية منها والجماعية ، التي بذلتها الدول الاعضاء في هذه المنظمة ليجاد حل لهذه المسألة المفجعة على أساس قرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة ، ذات الصلة . وبينما تساءل آخرون عما اذا كانت جنوب افريقيا تنوى حقا اجراء أى تغيير اساسي في موقفها ازاء ناميبيا نظرا لفشل جميع مبادرات الأمم المتحدة السابقة التي استهدفت انهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا .

ومع ذلك فقد أيد المجتمع الدولي الفكرة القائلة بأن المبادرة الخيرية لحل مسألة ناميبيا ، هي ، على الأقل ، مبادرة لم يسبق لها مثيل . والواقع ان هذه كانت أول مرة تقر فيها القسوى الخيرية الخمس ، التي تتحمل ، في هذا الصدد ، مسؤولية خاصة ، اتخاذ تدابير جماعية . ثم برز ، بعد ذلك ، توافق في الآراء تأييدا للجهود التي أدت ، في عام ١٩٧٨ ، الى اعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

الآن يجب ان نتفق الآن على ان احداثا معينة قد كانت ايدانا بفشل اجتماع جنيف .
ويكفي أن نتذكر أنه قبل الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة المستأنفة بيومين تحدى نظام
جنوب افريقيا كمادته من جديد المجتمع الدولي وخاصة الدول الغربية التي كانت تسعى مع ذلك
النظام الى ايجاد تسوية لمسألة ناميبيا ، عن طريق المفاوضات ، حيث قرر انفراديا تحويل ما يسمى
بالجمعية التأسيسية في ويندهوك الى مجلس أمة ، وخوّل أعضاء معينين صلاحيات تنفيذية مما
قضى على كل أمل في تنفيذ خطة التسوية التي اعتمدها مجلس الامن .
وبعد ذلك ، اعتمدت جنوب افريقيا سلسلة من الاجراءات القمعية وعينت حاكما اداريا عاما
للاقليم . يضاف الى ذلك انها أخذت ناميبيا يوم ٢١ آيار/مايو ١٩٦٧ ، " الى أرض ميعاد المسؤولية
الكاملة " ، على حد تعبير القاضي ستين .
وان التأكيدات ، التي تلقيناها من الدول الغربية الخمس قد طمأنت نفوسنا بعض الشيء .
فقد قال وزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية امام مجلس الأمن ما يلي :
" لا نستطيع أن نصدق ان حكومة جنوب افريقيا ستترك الآن طريقا قطعت ممنا
شوطا طويلا منه لتقرر الوقوف ضد ايجاد تسوية سلمية تحت رقابة دولية "
" ويجب ألا يتجاهل أحد ، في جمهورية جنوب افريقيا ، العواقب التي ستؤدى
اليها حتما مثل هذه الخطوة "
" اننا لن نقبل أبدا بتجاهل هذا القرار من أى كان . " (S/PV.2087,P.18)
وهكذا هدأ روعنا ، خاصة منذ أن قال وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، السيد فانس ، بأنه
يجب فهم مبادرة البلدان الغربية الخمس " كالتزام من قبل المجتمع الدولي بالبرنامج الواردة في تقرير
الأمين العام " .
ان اقتراح التسوية الذى قدمه مجلس الامن كان النتيجة النهائية لجهود دؤوبة بذلت لتحقيق
المدالة وانهاء الوضع الذى طالما ادانه المجتمع الدولي بأسره .
وترحب السنغال ، تمشيا مع موقفها التقليدى ، بالجهود البناءة الرامية الى الوصول الى
حل مقبول يتمشى مع قرارات منظماتنا ذات الصلة . ولا تزال بلادى تعتقد ، حتى اليوم ، بأن شروط
تقرير المصير في ناميبيا موحدة قد حددت بوضوح في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن

التسوية السياسية لمسألة ناميبيا تتطلب انسحاب القوات المسلحة لجنوب افريقيا من اقليم ناميبيا كما تتطلب احترام وحدة البلاد وسلامتها الاقليمية ، وتستلزم اجراء انتخابات حرة تحت اشراف دولي .

وكان ولا بد ألا تكون الوثيقة خالية من العيوب ، ان حاولت التوفيق بين المواقف المتعارضة التي ما كانت في نظرنا لتؤدي الى نتائج أفضل . يجب أن نكون واقعيين . هناك أمر واقع سواء رغبتنا في التسليم به أم لا ، وهو الاحتلال غير الشرعي والمستمر للاقليم والذي عجزت اكثر المواقف تصلها عن تفييره .

ولكن الوضع اليوم خطير واستثنائي . فهو خطير لأن حكومة جنوب افريقيا تتابع خطتها للتسوية الداخلية محاولة ادخال عناصر جديدة في عطية التسوية بتقديم مطالب بصدد مقترحات كانت قد قبلت بها من قبل .

ويتذكر المندوبون كيف ان موضوعية الامين العام تعرضت للطعن في ايلول / سبتمبر الماضي . وهكذا ، لم يكن مستغربا ، في جنيف ، أن تلجأ جنوب افريقيا الى التستر وراء تلك الذرائع الخداعة ذاتها .

لقد أدانت بلادى تلك الاساليب في الكلمة التي القاها وزير خارجيتها اثناء المناقشة العامة . ولكن الوضع كما قلنا استثنائي ، لأن مصداقية منظمنا لم تكن قط محل تشكيك الى هذا الحد من الخطورة ، وقد آن الأوان لأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته .

ان الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن ، بوصفه مسؤولا عن السلم والأمن الدوليين ، يجب ألا يسمحا بعد الآن بوقوف أى شيء في طريق وصول ناميبيا الى الاستقلال الحقيقي . وان انهاء سياسة السيطرة والقمع يتطلب تضافر جهود جميع أعضاء المجتمع الدولي بدون استثناء . ومن سوء الحظ ان حق النقض وقف دوما في وجه جميع الجهود الرامية الى فرض جزاءات ملزمة على جنوب افريقيا ، بناء على الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، على سبيل المثال . وما فشل الامم المتحدة الى الآن في اعتماد الجزاءات المناسبة ضد جنوب افريقيا الا بسبب قيام بعض الدول دوما ، بحجة أن الرأي العام في بلادها يضغط عليها ، بتأجيل اتخاذ هذه التدابير ، زاعمة أنها تستطيع حمل جنوب افريقيا على تغيير رأيها .

والسؤال المطروح الآن هو معرفة الضمانات التي تستطيع البلدان الغربية أن تقدمها في سبيل الخروج من المأزق الراهن الذي تتردى فيه المفاوضات بعد فشل اجتماع جنيف . ونحن نود ، مع بقية افريقيا ، أن نعرف الآن ماذا سيكون موقف الدول الغربية بعد أن رفضت جنوب افريقيا الآن بكل وضوح جهود الدول الغربية الخمس لتحقيق السلم بقدر ما كانت ، على حد تعبير الأمين العام ،

” . . . حكومة جنوب افريقيا غير مستعدة بعد لتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار والشروع

في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ”

(S/1433,Para.19) ،

وبما أن جنوب افريقيا لم تأخذ في الحسبان الجهود البناءة التي بذلها المجتمع الدولي تأييدا للمبادرة الغربية ، تلك المبادرة التي تشكل بلاريب نقطة تحول في تاريخ انهاء الاستعمار في ناميبيا ، وقد جاءت بعد فشل بعثة المساعي الحميدة التي قامت بها فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وفشل بعثة كاربيو في عام ١٩٧٠ ، وبعثة ايشرفي في عام ١٩٧٢ ، وحاليا بعثة اهتيساري . والآن وقد اظهرت دول المواجهة الافريقية ارادة سياسية ، بتسهيلها عقد اجتماع جنيف وبالتالي احترامها لالتزاماتها ازاء البلدان الغربية ؛ والآن وقد جازفت افريقيا ، بوضوح ، بنشوب حرب عنصرية دموية ، وهو الخيار الوحيد المتروك امام شعب ناميبيا المضطهد لاسترداد حقوقه الأساسية ؛ والآن وقد قامت جنوب افريقيا ، بفعلها هذا ، بتأكيد المخاوف التي أعرب عنها وزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية في جلسة مجلس الامن ٢٠٨٧ .

وهكذا ، فان بيان الدول الخمس بشأن الاحداث الراهنة سيكون موضع اهتمام خاص في مناقشتنا ، حيث ان مصداقية هذه الدول الخمس ، في نهاية المطاف ، هي التي توجد الآن على كفة الميزان أكثر من مصداقية المنظمة .

وان السنغال ، من جهتها ، تعتقد أن من واجب الجمعية العامة الآن النظر في اتخاذ تدابير تستهدف عزل جنوب افريقيا على الساحة الدولية ، خاصة وأن المادة ٢٥ من الميثاق تطلب الى جميع الدول قبول وتنفيذ مقررات مجلس الأمن ، وهذا يتمشى ، فضلا عن ذلك ، مع تفسير محكمة العدل الدولية الوارد في فتاها المؤرخة في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ .

وترى السنغال وجوب تعزيز صلاحيات مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، هذا المجلس الذي لا يزال السلطة الادارية الشرعية لناميبيا طالما لم تنل ناميبيا استقلالها الحقيقي . فهو يعمل جاهدا على تجريد جنوب افريقيا من الصفة التمثيلية غير الشرعية للاقليم . وفي هذا الصدد ، يستحق المجلس الدعم التام من جميع أعضاء منظمنا .

ويتوجب علينا ، في نظر السنغال ، أن نقدم لسوابو ، التي اعتبرتها لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية حركة التحرير الوحيدة والحقيقية لشعب ناميبيا ، كل المساعدة المادية والمعنوية والدبلوماسية والعسكرية ليتها لها فعليا تحقيق تطلعات شعب ناميبيا الى الاستقلال الحقيقي في ناميبيا موحدة . ومن المناسب هنا ان نرحب بما اظهرته سوابو ، من روح المبادرة والانفتاح والتعاون والتصالح ، بل بالنضج السياسي ، طيلة العملية التي أدت الى خطة التسوية التي اعتمدها مجلس الأمن ، ومؤخرا في جنيف ، حيث وافقت على توقيع اتفاق وقف اطلاق النار وعلى تشجيع انشاء فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية في ناميبيا .

اننا نؤيد ، مع منظمة الوحدة الافريقية ، النداء الذي وجهته بلدان عدم الانحياز الى مجلس الامن للنظر في فرض جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق ذلك لأن الانتهاكات المستمرة التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا ضد المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة تبرر اتخاذ اجراءات قوية ضده لاجباره على الالتزام بالميثاق .

وختاما ، فان استئناف هذه الدورة يأتي في وقت تحيي فيه الأمم المتحدة الذكرى السنوية العشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وتأمل السنغال بأن القرارات التي ستعتمدها هذه الدورة ستحقق ، أخيرا ، الآمال التي ما فتئ يملقها علينا الشعب النامبيي الأبى ، نحن " شعوب الأمم المتحدة " .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥